

بنك برودا

الملحق (5): جدول رسوم الخدمات المطبقة على تسهيلات السحب على المكشوف المضمونة بوديعة لدى البنك

نوع الرسوم	التسهيلات	الحد	قيمة الرسوم	تاريخ السريان
رسوم المعالجة (للجزء الجديد / الجزء الذي تمت زيادته)	السحب على المكشوف المضمون بوديعة لدى البنك (مقابل وديعة محلية/ وديعة غير المقيمين بالعملة الأجنبية/ وديعة الحساب الخارجي لغير المقيمين)	حتى 5.000 مليون درهم إماراتي	250 درهماً + ضريبة القيمة المضافة	بأثر فوري، أي اعتباراً من 2026/07/15
		أكثر من 5.000 مليون درهم إماراتي وحتى 10.000 مليون درهم إماراتي	500 درهماً + ضريبة القيمة المضافة	
		أكثر من 10.000 مليون درهم إماراتي	750 درهماً + ضريبة القيمة المضافة	
رسوم التعديل	السحب على المكشوف المضمون بوديعة لدى البنك (مقابل وديعة محلية)	بغض النظر عن مبلغ التسهيل	100 درهم + ضريبة القيمة المضافة عن كل تعديل	2026/09/15
	السحب على المكشوف المضمون بوديعة لدى البنك (مقابل وديعة غير المقيمين بالعملة الأجنبية/ وديعة الحساب الخارجي لغير المقيمين)	بغض النظر عن مبلغ التسهيل	250 درهماً + ضريبة القيمة المضافة عن كل تعديل	2026/09/15
رسوم الالتزام	السحب على المكشوف المضمون بوديعة لدى البنك (مقابل وديعة محلية)	بغض النظر عن مبلغ التسهيل	250 درهماً إماراتياً + ضريبة القيمة المضافة، وذلك في حال ظل متوسط الاستخدام	2026/09/15

	أقل من 60% (على أساس متوسط الاستخدام السنوي) اعتباراً من السنة المالية 2026 وما بعدها. تُستوفى هذه الرسوم على أساس سنوي.		وديعة غير المقيمين بالعملة الأجنبية/ وديعة الحساب الخارجي لغير المقيمين)	
--	--	--	--	--

ملاحظة:

- تُطبق رسوم المعالجة على التسهيلات الجديدة فقط وعلى حالات المراجعة مع زيادة حد التسهيل، وفي حالة حسابات المراجعة مع زيادة حد التسهيل، يُعتد عندئذٍ بالجزء الذي تمت زيادته من حد التسهيل عند احتساب رسوم المعالجة وتحصيلها.
- تُطبق رسوم التعديل على أي تعديل يطرأ على شروط وأحكام منح التسهيل الائتماني، بما في ذلك استبدال الودائع المرهونة، ومع ذلك، لا تُستوفى أي رسوم تعديل إذا كان البنك هو من أجرى هذا التعديل.
- فيما يتعلق بتسهيل السحب على المكشوف المضمون بوديعة لدى البنك، يتم تحصيل رسوم التزام قدرها 250 درهماً إماراتياً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة سنوياً إذا كان متوسط استخدام التسهيل خلال السنة التقويمية أقل من 60% (على أساس متوسط الاستخدام السنوي)، وذلك اعتباراً من السنة المالية 2026 وما بعدها، بالنسبة للسنة المالية 2026، فتُستوفى رسوم الالتزام على أساس تناسبي اعتباراً من تاريخ نفاذ التطبيق.